



Measuring and analyzing the effect of public spending on the non-oil revenues of the Kingdom of Saudi Arabia for the period (1980-2020)

Researchers: Dr. Wafaa Sabah Khuder⁽¹⁾, Dr. Suaad Abdulqader Qasim⁽²⁾

University of Dohuk, College of Administration and Economy

(1) Wafaa.khuder@uod.ac, (2) suaad.qasim@uod.ac

Key words:

Public Spending, Non-Oil Revenues, Oil Revenues, Saudi Economy, Contegration.

ARTICLE INFO

Article history:

Received 07 Aug. 2023

Accepted 23 Aug. 2023

Available online 30 Jun. 2024

©2023 College of Administration and Economy, University of Fallujah. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE

e.mail CAE.jabe@uofallujah.edu.iq



*Corresponding authors:

Wafaa Sabah Khuder
Suaad Abdulqader Qasim
College of Administration and Economy,
University of Dohuk



Abstract:

The research seeks to measure and analyze the effect of public spending on the non-oil revenues of the Kingdom of Saudi Arabia, and to indicate the extent to which fiscal policy is capable of bringing about a shift in the structure of public revenues for the period 1980-2020, by using the ARDL-Auto regressive Distributed Lag methodology based on the hypothesis That the path of non-oil revenues is related to the volume of investment spending in a greater proportion than the effect left by current spending. The research also assumes the existence of a co-integration relationship between the variables of the model in the short and long term. Accordingly, the research reached, through the results of the estimate, to confirm its hypothesis that there is a significant and long-term relationship between each of the current spending, investment spending, and non-oil revenues, emphasizing the relative importance of investment spending in increasing non-oil revenues. Oil, in addition to confirming the existence of a short-term relationship that proves that the speed of return to the long-term equilibrium will be after a year and seven days, which is the period necessary to avoid all shocks in the short term, and based on the foregoing, the research recommends those in charge of fiscal policy to continue to support investment spending by increasing Its allocations and improving its directions, to preserve what has been achieved of remarkable relative development in the structure of public spending and public revenues and to create opportunities and an appropriate economic climate for the business sector to engage in many activities that contribute to increasing the share of non-oil revenues.

قياس وتحليل أثر الإنفاق العام في الإيرادات غير النفطية للمملكة العربية السعودية للمدة (1980-2020)

د. سعاد عبدالقادر قاسم

جامعة دهوك

كلية الإدارة والاقتصاد

suaad.qasim@uod.ac

د. وفاء صباح خدر

جامعة دهوك

كلية الإدارة والاقتصاد

Wafaa.khuder@uod.ac

المستخلص

يسعى البحث إلى قياس وتحليل أثر الإنفاق العام في الإيرادات غير النفطية للمملكة العربية السعودية، وبيان مدى قدرة السياسة المالية في إحداث تحول في هيكل الإيرادات العامة للمدة 1980-2020، من خلال الاستعانة بمنهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع Auto Regressive Distributed Lag-ARDL انطلاقاً من فرضية مفادها أن مسار الإيرادات غير النفطية يرتبط بحجم الإنفاق الاستثماري بنسبة أكبر مما يتركه الإنفاق الجاري من تأثير. كما يفترض البحث وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الأنموذج في المديين القصير والطويل، ووفقاً لذلك توصل البحث عبر نتائج التقدير إلى تأكيد فرضيته بوجود علاقة معنوية وطويلة الأمد بين كل من الإنفاق الجاري والإنفاق الاستثماري والإيرادات غير النفطية تؤكد الأهمية النسبية للإنفاق الاستثماري في زيادة الإيرادات غير النفطية، إلى جانب تأكيد وجود علاقة قصيرة الأمد تثبت أن سرعة العودة إلى الوضع التوازني طويل الأمد سيكون بعد سنة وسبعة أيام، وهي المدة اللازمة لتفادي كامل الصدمات في الأمد القصير، واستناداً لما تقدم يوصي البحث القائمين على السياسة المالية بالاستمرار في دعم الإنفاق الاستثماري عبر زيادة تخصيصاته وتحسين اتجاهاته، للحفاظ على ما تم تحقيقه من تطور نسبي ملحوظ في هيكل الإنفاق العام والإيرادات العامة وتهيئة الفرص والمناخ الاقتصادي الملائم أمام قطاع الأعمال للدخول إلى العديد من الأنشطة التي تساهم بزيادة حصة الإيرادات غير النفطية. الكلمات المفتاحية: الإنفاق العام، الإيرادات غير النفطية، الإيرادات النفطية، الاقتصاد السعودي، التكامل المشترك.

المقدمة:

ترتب على التقلبات المستمرة لأسعار النفط في ظل تحولات السوق النفطية والمتغيرات الدولية، بما أفرزته من تداعيات على الاقتصاد العالمي بشكل عام واقتصادات البلدان المنتجة والمصدرة للنفط الخام بشكل خاص توجه العديد من البلدان الربعية ومنها المملكة العربية السعودية نحو تحويل مسار النمو الاقتصادي من النمو المرتبط بإيرادات النفط إلى النمو الذي تقوده الإيرادات غير النفطية، عبر تقليل حجم الحكومة في النشاط الاقتصادي وتفعيل دور ومساهمة القطاع الخاص في قطاعات ومجالات متعددة. لقد اتخذت السعودية من التنوع في مصادر الإيرادات بعيداً عن النفط وسيلة لإعادة هيكلة اقتصادها القومي لمواجهة الصدمات السلبية لأسعار النفط من جهة ومن جهة أخرى السعي لتحقيق الاستدامة المالية خاصة في ظل تزايد العجز في الموازنة العامة لسنوات عديدة.

إن السعي لزيادة مساهمة الإيرادات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي في اقتصاد المملكة العربية السعودية لتقليل الاعتماد على النفط في تمويل الموازنة العامة يتطلب اعتماد سياسة

إنفاقية من شأنها توظيف الفوائض المالية الناتجة عن صادرات النفط في مشروعات البنية التحتية لتوسيع النشاط الاقتصادي كذلك في إقامة مشاريع استثمارية منتجة من شأنها زيادة حصة الإيرادات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي وفقاً لما جاء في رؤية 2030.

أهمية البحث:

تبرز أهمية البحث من خلال أهمية الإنفاق العام، في ظل ما تعتمد عليه السياسة الإنفاقية من مسارات وقنوات لتنمية الإيرادات غير النفطية في اقتصاد ريعي كالاقتصاد السعودي الذي يحتل مركز الصدارة من حيث الإنتاج والاحتياطي النفطي على مستوى العالم، إذ أن المحرك الرئيس لتحقيق النشاط الاقتصادي في السعودية هو النفط إلا أن السعي المستمر لزيادة الحصة النسبية للإيرادات غير النفطية ضمن هيكل الإيرادات العامة في عينة البحث لها أهمية في التنويع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على النفط كمصدر أساس لتمويل الموازنة العامة خلال مدة البحث.

مشكلة البحث:

تم صياغة مشكلة البحث من خلال التساؤل الآتي:
هل من الممكن أن يكون للإنفاق العام في المملكة العربية السعودية تأثير إيجابي وكبير في تنمية الإيرادات غير النفطية في ظل توجهات السياسة المالية وخطط التنمية الاقتصادية خلال المدة 2020-1980.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى بيان مسار تطور الإيرادات غير النفطية خلال مدة البحث في ظل خطط التنمية الاقتصادية وصولاً لرؤية 2030 ومدى قدرة السياسة المالية في إحداث تحول في هيكل الإيرادات العامة. كما يهدف البحث إلى قياس أثر كل من الإنفاق الجاري والاستثماري في تنمية وتطوير الإيرادات غير النفطية في اقتصاد ريعي كالاقتصاد السعودي يتمتع بطاقة تصديرية عالية في السوق النفطية.

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن الأهمية النسبية للإيرادات غير النفطية، ضمن هيكل الإيرادات العامة وهيكل الناتج المحلي الإجمالي ترتبط بمسار تطور الإنفاق الاستثماري بنسبة أكبر مما يتركه الإنفاق الجاري من تأثير. كما يفترض البحث وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج في المدين القصير والطويل.

منهجية البحث:

للوصول إلى هدف البحث وتحقيق فرضيته تم الاعتماد على الأسلوبين الوصفي والكمي من خلال بناء أنموذج لقياس وتقدير أثر الإنفاق العام في الإيرادات غير النفطية للسعودية، بالاستعانة ببرنامج Eviews-12، عبر منهجية الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة زمنياً للتأكد من وجود تكامل مشترك بين متغيرات الانموذج، ووفقاً لذلك تم تقسيم البحث إلى ثلاثة محاور، تطرق المحور الأول إلى الاطار النظري والمفاهيمي لمتغيرات البحث، أما المحور الثاني فقد خصص لتحليل مسار

الإنفاق العام والإيرادات غير النفطية في المملكة العربية السعودية خلال المدة 1980-2020، أما المحور الثالث فقد افرد للجانب القياسي.

المحور الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لمتغيرات البحث: أولاً: الإنفاق العام في ظل الأدبيات الاقتصادية:

تستأثر النفقات العامة بأهمية كبيرة في حقل الدراسات المالية، باعتبارها من أدوات السياسة المالية ذات التأثير المباشر في الطلب الكلي الفعال، ووفقاً للأدبيات المالية فإن الإنفاق العام يشير إلى إجمالي المبالغ النقدية التي تنفقها الحكومة من أجل تقديم مجموعة متنوعة من الخدمات إلى المواطنين أو تلبية احتياجات المجتمع للسلع الأساسية (Al-Hajj, 2009:14)، كما تعبر أيضاً عن ما تقدمه الحكومة من مساعدات ودعم لبعض الفئات داخل المجتمع لتزيد بذلك من قدرتهم في إقامة المشاريع الاقتصادية والاجتماعية المختلفة التي من شأنها رفع معدلات النمو الاقتصادي وتسريع عملية التنمية الاقتصادية.

إن حجم الإنفاق وتخصيصاته في ظل سياسة اقتصادية هادفة وفاعلة ستعمل على تنشيط عجلة الاقتصاد، مما يتم توجيهه من مبالغ مالية للإنفاق الاستثماري على البنية التحتية، سيساهم في تيسير عمليات الإنتاج والنقل والتسويق، مما يشجع في جذب المزيد من المستثمرين على زيادة حجم استثماراتهم القائمة والبدء باستثمارات جديدة كذلك من خلال دمج الموارد العاطلة في دورة الأعمال، الأمر الذي من شأنه زيادة فرص الاستخدام، وتكوين دخول جديدة من شأنها توفير قوة شرائية أكبر، فيزداد الطلب الكلي الفعال، وكل هذا من شأنه تشجيع قطاع الأعمال على الدخول في أنشطة جديدة برؤوس أموال ضخمة مما يترتب على ذلك تسريع عملية التنمية الاقتصادية (Al Daami, 2010:51).

لقد أدى التوسع والتطور في توجهات السياسة المالية إلى إحداث تغيير في مفهوم النفقات العامة من كونها أداة للتخصيص النقدي إلى وسيلة وأداة من أدوات السياسة المالية والاجتماعية والاقتصادية وإحدى الدعائم الرئيسة التي تستند إليها الحكومة في سعيها إلى تحقيق التوازن في النواحي الاجتماعية والاقتصادية، الأمر الذي يعكس جملة من أهداف ومسارات الحكومة في سعيها إلى النهوض بالاقتصاد القومي لتسريع عملية التنمية وتحقيق الاستقرار لضمان تحسين مستويات المعيشة للأفراد (Al-Obeidi, 2011:225).

ونظراً للدور المحوري للإنفاق العام في النشاط الاقتصادي فقد استأثر باهتمام كبير ضمن الأدبيات الاقتصادية التي تنوعت من حيث بيان مدى فاعلية الإنفاق العام. فوفقاً للمدرسة الكلاسيكية فإن دور الإنفاق العام يرتبط بالدور المحدد للحكومة في النشاط الاقتصادي، إذ يتركز في تلبية وتأمين الحاجات والخدمات والسلع العامة كالأمن والعدالة والمرافق العامة التي يصعب على القطاع الخاص تأمينها، أما باقي الأنشطة فتدار من قبل القطاع الخاص باعتبار أن الإنفاق العام في معظمه إنفاق غير منتج من شأنه توجيه الموارد الاقتصادية إلى قنوات الاستهلاك مما يفقد الاقتصاد القومي منافع وإيرادات عديدة (Amara, 2015:73).

وفيما يخص الفكر الماركسي فإن دور الحكومة المتزايد في النشاط الاقتصادي يفرض توسع الإنفاق العام وتوزيعه باعتبار أن الدولة هي المسؤولة عن تحقيق التنمية الاقتصادية عبر خططها

التنمية لإحداث التغييرات الهيكلية والتي تتضمن إقامة الكثير من المشروعات وتوسيع العديد من الأنشطة التي تتطلب رؤوس أموال ضخمة مما يزيد بذلك من حجم الإنفاق العام. أما فيما يتعلق بالمدرسة الكينزية فلقد تبنت فلسفة متوافقة مع الفكر الماركسي الذي يقضي بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي خاصة وإن الحل المطروح لمعالجة أزمة الكساد العظيم وفق ما نادى به جون مينرد كينز تمثل في عودة الحكومة للتدخل في النشاط الاقتصادي لمعالجة فجوة الطلب الكلي وذلك عبر تحفيز الطلب الكلي من خلال التوسع في الإنفاق العام ووفقاً لذلك اعتبر الإنفاق العام أداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وضبط آلية الأسعار (Al-Hajj, 2009: 145). أما فلسفة مدرسة الكلاسيك الجدد فقد عبرت عن بداية مرحلة جديدة لدور الدولة وسياسة الإنفاق العام بعد أن وجدوا أن أفكار وفلسفة المدرسة الكينزية وضعت الدول الرأسمالية أوائل عقد السبعينيات في مأزق صعب نظراً لانخفاض أرباح الكثير من القطاعات والشركات كانعكاس لانخفاض الاستثمار نظراً لتوسع دور الدولة وتزايد حجمها في الاقتصاد، ووفقاً لذلك فقط دعوا إلى تخفيض الإنفاق العام من خلال رفع الدعم عن الكثير من السلع والخدمات الاجتماعية وتقليل نسبة التوظيف في القطاع الحكومي.

أما الفلسفة التي نادى بها مدرسة اقتصاديات جانب العرض، فقد ركزت على جانب العرض الكلي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال إبعاد القطاع الحكومي عن التدخل في النشاط الاقتصادي باعتباره يقيد الحرية الاقتصادية خاصة في ظل ظاهرة الركود التضخمي التي عجزت المدرسة الكينزية عن معالجتها. والعمل وفق أساليب مغايرة لتفعيل العوامل المؤثرة في جذب الاستثمار وتكوين رأس المال والتقدم التكنولوجي، وقد ناصرت مدرسة جانب العرض مبدأ إبعاد القطاع الحكومي عن التدخل في النشاط الاقتصادي، باعتباره يقيد الحرية الاقتصادية ويؤدي إلى التضخم كما حدث في أزمة عقد السبعينيات، الأمر الذي يقتضي ضرورة خفض الإنفاق العام وإتباع سياسة نقدية انكماشية لتقييد الطلب الكلي (Al-Jubouri, 2012: 64).

وفقاً لما سبق فإن دور ومسار تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي من حارس إلى متدخل ثم منتج انعكس على السياسة المالية للدولة لتتحول من دورها الحيادي إلى معوضه ثم إلى مخططة، كما أن كفاءتها في ذلك تتباين باختلاف المدد الزمنية كذلك طبيعة النظام الاقتصادي والسياسي السائد الذي يحدد الهيكل الاقتصادي لكل دولة ومستوى تطورها الاقتصادي الأمر الذي من شأنها اظهار مدى فاعلية السياسة المالية وجدوى الإنفاق العام وهيكل الإيرادات العامة.

ثانياً: أنواع الإنفاق العام:

وفقاً لطبيعة العلاقة التي تربط الإنفاق العام بالثروة القومية ومدى قدرته في تكوين رأس المال المادي للمجتمع يمكن تقسيم الإنفاق العام وفقاً للآتي:

• الإنفاق الجاري:

يمثل الإنفاق الجاري بمجموعة الالتزامات والأنشطة المتكررة للخدمات العامة التي تأخذ طابع التكرار سنوياً والتي تتضمن الأجور والرواتب والتحويلات وتسديد الدين والخدمات العامة سواء كانت بشكل مباشر أو غير مباشر، كما يتضمن النفقات التحويلية التي تقدمها الحكومة للأفراد والمشروعات كإعانات والمساعدات، ويعكس هذا النوع من النفقات مدى التوسع في قدرة الحكومة على تغطية حاجة المواطنين للخدمات الأساسية التي تؤمن سبل العيش الكريم والرفاهية والتي تساهم بقدر كبير منها في تنمية الموارد البشرية من خلال مساهمتها في إعداد الكوادر الفنية والإدارية مما

يزيد من إنتاجية رأس المال البشري (Saraceno,2022:6). ومن جهة أخرى فإن زيادة الإنفاق العامة تترك آثار سلبية وبشكل مباشر في الموازنة العامة في ظل زيادة تخصيصات الاجور والرواتب وما يتم إنفاقه على برامج الرعاية الاجتماعية واعانات المتضررين من البطالة، لاسيما وان موازنات العديد من الاقتصادات الريعية تواجه الصدمات النفطية نتيجة تذبذب أسعار النفط وما يتركه ذلك من أثر في عجز الموازنة العامة للدولة (Karfou,et.al.,2021:282).

• الإنفاق الاستثماري:

بعد الإنفاق الاستثماري عن ما تنفقه الحكومة على السلع الرأسمالية والتي تتمثل بالمكائن والآلات والمباني الجديدة وما تنفقه لإعادة تهيئة وصيانة وتوسيع المباني والمشروعات القائمة، كما يتضمن التغير في المخزون السلعي ووفقاً لذلك فإنها تعمل على إثراء الذمة المالية للحكومة لأنها تؤدي إلى إضافة أموال وأصول ثابتة إلى الممتلكات كبناء المعامل وإنشاء السدود وتشديد المدارس والمستشفيات، كما أن الإنفاق الرأسمالي لا يؤدي إلى زيادة الدخل وارتفاع مستوى المعيشة بشكل مباشر أو خلال مدة زمنية قصيرة فورا وإنما يتطلب الأمر مدة زمنية طويلة لذلك فإن هذه النفقات تمثل تضحية بمبالغ كبيرة في الوقت الحالي، سعياً للحصول على عوائد أكبر في المستقبل (Nashed,2006:75).

ووفقاً لما سبق فإن النفقات الاستثمارية تلعب دوراً مهماً في تحديد معدل النمو الاقتصادي طويل الأجل، فهي نفقات أساسية وضرورية لزيادة الإنتاج وتوفير مقومات النمو الاقتصادي، ووفقاً لذلك فإن معرفة هيكل الإنفاق العام لأي دولة سيمكنا من معرفة ما تسعى إليه من أهداف وخطط تنموية.

ثالثاً: الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للإنفاق العام:

يترتب على الإنفاق العام للدولة العديد من الآثار الاقتصادية المباشرة في النشاط الاقتصادي من خلال تأثيره في قدرة المؤسسات والأفراد على الادخار والاستثمار، كذلك من خلال تأثيره على عناصر الإنتاج، فالإنفاق العام يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي الفعال مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج والوصول إلى الاستخدام الكامل من خلال آلية المضاعف في حالة عدم الوصول إلى الاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية، وأحياناً قد يؤدي هذا الإنفاق إلى إحداث ضغوط تضخمية خاصة حينما يكون الاقتصاد في حالة التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية (Omodero,2019:40).

ووفقاً للأدبيات الاقتصادية فإن أهمية الإنفاق العام ترتبط بتوجهات السياسة الإنفاقية وبهيكل الإنفاق وليس بحجم ما يتم إنفاقه، فالتوليفة المثلى التي يتم من خلالها الإنفاق على مختلف البنود والأنشطة والمجالات الفرعية التي يستهدف ذلك الإنفاق التأثير فيها ويستلزم ذلك مجموعة من الإجراءات التكميلية التي من شأنها رفع كفاءة ذلك الإنفاق والتي في مقدمتها تقليل الفوارق الطبقية بين أفراد المجتمع ورفع معدلات النمو الاقتصادي ومحاربة الفساد والرقابة على اوجه الإنفاق هي التي ستحدد مدى نجاح الحكومة في تحقيق أهدافها ضمن سياستها المالية (Saraceno,2022:18).

كما أن حجم الحكومة في النشاط الاقتصادي والذي يعبر عنه بنسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي يشير إلى درجة أداء وكفاءة الإنفاق العام، إذ استنتجت عدة دراسات أن الحكومات ذات الحجم الأصغر التي لا تتجاوز نسبة إنفاقها العام (40%) من الناتج المحلي الإجمالي عادة ما تتمتع بمستويات أعلى في الأداء والكفاءة على حد سواء، وذلك مقارنة بتلك الحكومات ذات الحجم

الأكبر، فكلما كبر حجم الحكومة مقاساً بنسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، انخفض مستوى كفاءة ذلك الإنفاق، ينطبق ذلك على حالة الدول النفطية الريعانية التي تواجه موازنات ضخمة نظراً لطبيعتها نظامها البيروقراطي السائد الذي جعلها تستخدم الإنفاق العام في كسب الولاء للسلطة الحاكمة عن طريق استيعاب المزيد من أعداد العاملين في أجهزة الدولة المختلفة رغم غياب أوجه الارتباط بين الأجور والإنتاجية، مما انعكس سلباً على مخرجات ذلك الإنفاق (Saraceno, 2017: 63)، وإضافة إلى ذلك أدى تضخم عدد هؤلاء العاملين إلى زيادة حجم الإنفاق العام الذي أصبح يقترب كثيراً من معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي.

إن البلدان التي تعتمد بدرجة أكبر على إيراداتها من الموارد الخارجية في تمويل إنفاقها العام غالباً ما ينخفض بها مستوى كفاءة ذلك الإنفاق، وذلك مقارنة بتلك التي تعتمد بدرجة أكبر على الضرائب في تمويل الموازنة، ويرجع السبب في ذلك إلى ضعف الدافع والرقابة لحسن استغلال تلك الموارد في حالة الإيرادات الخارجية فالأفراد الذين يتحملون نسب أعلى من الضرائب يطالبون بحكوماتهم بتقديم خدمات أفضل، مما يدفع الحكومة للبحث عن أفضل السبل لزيادة كفاءة الإنفاق العام، وكذلك الحال في حالة توسيع القاعدة الضريبية حيث يزداد عدد المواطنين الذين يراقبون أداء الحكومة (Omodero, 2020: 23) ولكن الحال يختلف في الدول النفطية حيث المصدر الرئيس لتمويل الإنفاق العام هي الصادرات النفطية والتي تتحدد قيمتها خارج حدود الاقتصاد الوطني كما أن الحكومات النفطية عندما تستحوذ على مبيعات كافية من النفط الخام لا تعود بحاجة إلى فرض الضرائب الباهظة أو لا تعود بحاجة لفرض أية ضريبة على الإطلاق، ومقابل ذلك ستخف مطالبات الأفراد بمحاسبة الحكومة، إذ يصبح ليس من حقها المطالبة بمحاسبة الحكومة، ناهيك عن المطالبة بأن يمثلوا في هذه الحكومة وبذلك تختفي الآليات المراقبة والموازنة لأداء الحكومات وأجهزتها التنفيذية المختلفة (Omodero, 2019: 42).

إضافة إلى أن التقلبات في الإيرادات النفطية من شأنها التأثير في الدورة الاقتصادية من خلال السياسة المالية التي تعد قناة رئيسة لنقل الصدمة إلى داخل الاقتصاد ليظهر أثر ذلك في تراجع الإنتاج في مجمل قطاعات الإنتاج وانخفاض في النمو الاقتصادي (Hammadi, 2023: 267).

المحور الثاني: مسار تطور الإنفاق العام والإيرادات غير النفطية في المملكة العربية السعودية خلال مدة البحث:

يتضح لنا وفق ما هو مبين ضمن البيانات الواردة في الجدول (1) أن قيمة الإنفاق العام في المملكة العربية السعودية قد تراجعت خلال عقد الثمانينيات بين انخفاض كبير وزيادة عالية لبعض السنوات ضمن المدة (1980 ولغاية 1989) لنجد أنه وفي عام 1981 وصل إجمالي الإنفاق العام إلى (284,650) مليار ريال وتعزى هذه الزيادة إلى ارتفاع أسعار النفط التي كان لها الأثر الكبير في زيادة حجم الإيرادات النفطية. لكن ومع انخفاض أسعار النفط في عام 1986 أخذ الإنفاق العام يسجل تراجعاً عما كان عليه في عام 1981 حيث انخفضت قيمة إجمالي الإنفاق العام من (184.004) مليار ريال عام 1985 إلى (154.870) مليار ريال عام 1989 لتسجل أقل قيمة للإنفاق العام في عام 1986 بواقع (137.422) مليار ريال، الأمر الذي ترتب عليه حدوث انخفاض في تخصيصات الإنفاق الاستثماري لتسجل بذلك أدنى قيمة له في عام 1988 حيث بلغت (24573) مليار ريال، أن انخفاض سعر النفط لم يلقِ بآثارها السلبية على تخصيصات الإنفاق الجاري مقارنة بالإنفاق

الاستثماري بشكل مماثل، نظراً لقيام السعودية بتخفيض حصة الإنفاق الاستثماري دون الإنفاق الجاري لكي تحافظ بذلك على توازنها الداخلي وتجنب الدخول في ازمات داخلية ناتجة عن تراجع الإنفاق الجاري.

وفيما يخص المدة (1990-2000) فقد شهدت السنوات 1990 و 1991 زيادة سريعة في حجم الإنفاق العام ليبلغ (398,583) و(487,425) مليار ريال على التوالي متأثرة بحرب الخليج الثانية، التي دفعت أسعار النفط للارتفاع، لتتخذ بذلك الإيرادات النفطية مساراً تصاعدياً وتصل مساهمتها بين عامي 1990 و 1991 بـ(72.933) و(77.785) إلى إجمالي الإيرادات على التوالي، الأمر الذي زاد من قيمة إجمالي الإنفاق العام لمواجهة متطلبات الحرب وكلف الأمن وحماية الحدود، لينعكس بدوره على نمط تخصيصات الإنفاق التي جاءت لمواجهة الإنفاق الجاري لتبلغ نسبة الإنفاق الجاري إلى إجمالي الإنفاق العام في عامي 1990 و 1991 (76.999) و(77.387) على التوالي، في حين نلاحظ أن نسبة ما تم تخصيصه للإنفاق الاستثماري قد تراجعت لتصل إلى (23.001) و(22.613) خلال ذات المدة. أما في عام 1993 فقد تزايدت قيمة الإنفاق الجاري ضمن الموازنة العامة للسعودية لتصل إلى (184878) مليار ريال لتسجل نسبتها إلى إجمالي الإنفاق العام (98.397) لتشكل بذلك حصة الإنفاق الاستثماري إلى إجمالي الإنفاق العام (1.603) لذات العام، الأمر الذي يبين مدى تأثير الإنفاق الاستثماري الحكومي بالسياسة الإنفاقية للدولة. وفي عام 1994 انخفض الإنفاق الجاري للسعودية متأثراً بالانخفاض الحاصل في قيمة إجمالي الإنفاق العام الذي بلغ (163776) مليار ريال مقابل (2396) مليار ريال للإنفاق الاستثماري. وخلال المدة 1995-2000، تظهر لنا معطيات الجدول (1) زيادة في حجم الإنفاق العام في بعض السنوات ففي عامي 1997 و 2000 كانت قيمة الإنفاق العام (221272) مليار ريال و(235322) مليار ريال على التوالي تم تخصيص (218880) مليار ريال و(216958) مليار ريال للإنفاق الجاري للعامين 1997 و 2000 على التوالي في حين كانت حصة الإنفاق الاستثماري (2392) مليار ريال و(18364) مليار ريال على التوالي.

وبالعودة للمعطيات الواردة في الجدول (1) نجد زيادة تدريجية لقيمة الإنفاق العام للسنوات من 2000-2010 باستثناء عام 2002، إذ انخفضت قيمة الإنفاق العام من (255140) مليار ريال عام 2001 إلى (233500) مليار ريال عام 2002 ويظهر أثر هذا الانخفاض في انخفاض قيمة الإنفاق الجاري الذي بلغ (203500) مليار ريال كذلك انخفاض قيمة الإنفاق الاستثماري أيضاً، إذ بلغت (30000) مليار ريال لذات العام، كما ويبين لنا الجدول أن أعلى قيمة اتخذها الإنفاق العام خلال تلك المدة كانت في عام 2010 حيث بلغت (653886) مليار ريال. نظراً لما حققته السعودية من فوائض مالية للسنوات السابقة حيث بلغت الفوائض المالية (88) مليار ريال وفقاً لما جاء في تقرير البنك المركزي السعودي لعام 2012.

الجدول (1) مسار تطور الإنفاق العام في السعودية للمدة 1980-2020 مليار ريال

السنوات	إجمالي الإنفاق العام	الإنفاق الجاري	الإنفاق الاستثماري	الإنفاق الجاري / إجمالي الإنفاق العام	الإنفاق الاستثماري / إجمالي الإنفاق العام	الإنفاق العام / GDP
1980	236755	132661	104094	56.033	43.967	17.749
1981	284650	113636	171014	39.921	60.079	20.933
1982	244912	102248	142664	41.749	58.251	22.721
1983	230186	124052	106134	53.892	46.108	25.437
1984	216363	121696	94667	56.246	43.754	25.079
1985	184004	119865	64139	65.143	34.857	23.644
1986	137422	98894	38528	71.964	28.036	15.091
1987	184919	134419	50500	72.691	27.309	21.749
1988	140856	116283	24573	82.555	17.445	14.647
1989	154870	118303	36567	76.389	23.611	16.185
1990	398583	306906	91677	76.999	23.001	36.162
1991	487425	377205	110220	77.387	22.613	38.451
1992	238987	162350	76637	67.933	32.067	18.130
1993	187890	184878	3012	98.397	1.603	14.451
1994	163776	161380	2396	98.537	1.463	12.526
1995	173943	148776	25167	85.531	14.469	13.275
1996	198117	171258	26859	86.443	13.557	14.732
1997	221272	218880	2392	98.919	1.081	16.274
1998	190060	171163	18897	90.057	9.943	13.585
1999	183841	167195	16646	90.945	9.055	13.655
2000	235322	216958	18364	92.196	7.804	16.548
2001	255140	223508	31632	87.602	12.398	18.161
2002	233500	203500	30000	87.152	12.848	17.103
2003	257000	223530	33470	86.977	13.023	16.922
2004	285200	247649	37551	86.833	13.167	17.394
2005	346474	284173	62301	82.019	17.981	20.016
2006	393322	322411	70911	81.971	18.029	22.106
2007	466248	347199	119049	74.467	25.533	25.729
2008	520069	388839	131230	74.767	25.233	27.011
2009	596434	416594	179840	69.847	30.153	31.629
2010	653886	483996	169890	74.018	25.982	33.012
2011	826700	583895	242805	70.630	29.370	37.943
2012	917198	713330	203868	77.773	22.227	39.935
2013	994734	731873	262861	73.575	26.425	42.173
2014	1140603	821160	319443	71.993	28.007	46.653
2015	1001292	790979	210313	78.996	21.004	39.340
2016	830513	696358	134155	83.847	16.153	32.094
2017	929999	722208	207791	77.657	22.343	36.207
2018	1079467	891147	188320	82.554	17.446	40.995
2019	1059445	889995	169449	84.006	15.994	40.101
2020	1075734	920646	155088	85.583	14.417	42.475

المصدر: البيانات مأخوذة من إحصائيات النشرات والتقارير الإحصائية والاقتصادية المنشورة على موقع البنك المركزي السعودي وفقاً للرابط الآتي: www.sama.gov.sa/ar-sa/EconomicReports/pages/YearlyStatistics.aspx

أما فيما يخص المدة 2000-2010، يتبين لنا وجود تباين في قيمة الإيرادات النفطية وتأرجحها بين ارتفاع وانخفاض، انعكاساً للتقلبات الحاصلة في أسعار النفط وطاقات التصدير التي

تتأثر بدورها بالطلب والنمو الاقتصادي العالمي، إذ نلاحظ انخفاض الإيرادات النفطية إلى (434420) مليار ريال في عام 2009 متأثرة بأزمة الرهن العقاري، ورغم انخفاض الإيرادات النفطية، إلا أن قيمة الإنفاق العام في عامي 2009 و 2010 على التوالي استمرت في الزيادة. وقد شهدت المدة 2010-2020 مساراً تصاعدياً للإنفاق العام لتبلغ أعلى قيمة له عام 2014 بواقع (1140603) مليار ريال ليتزايد على وفق ذلك الإنفاق الجاري بواقع (821160) مليار ريال في ذات العام إلى جانب زيادة قيمة الإنفاق الاستثماري التي بلغت (319443) مليار ريال كاستجابة لارتفاع أسعار النفط والاضطرابات السياسية التي تعرضت لها العديد من بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نتيجة أحداث الربيع العربي. بيد أنه ومع الهبوط الحاد في أسعار النفط منتصف 2014 التي تزامنت مع التوتر الأمني والسياسي على المستوى الإقليمي والدولي أثرت بدورها على موازنات الدول المنتجة والمصدرة للنفط الخام، حيث أخذت قيمة الإنفاق العام تنخفض عن ذلك منذ عام 2015 إلى عام 2017 حيث كان عام 2015 عام مفصلي بالنسبة للسعودية وذلك لتزامنه مع التغيرات الجذرية الحاصلة في ذلك العام ومنها تخلي السعودية عن الخطط الخمسية وتبنيها لخطط طويلة الأجل المتمثلة في انطلاق رؤية 2030 في 2016.

لقد شكل إطلاق برنامج الاستدامة المالية في حزيران عام 2016، نقطة تحول رئيسة لتمكين عملية التخطيط المالي على المدى المتوسط، بهدف استدامة واستقرار وضع المالية العامة، عبر تنويع مصادر إيرادات الدولة، ورفع كفاءة الإنفاق الحكومي، وتوفير فرص النهوض بالقطاع الخاص من خلال تسهيلات وبرامج عديدة (Alkahtani & Kablan, 2013:57) فمنذ 2014 وفي ظل انخفاض أسعار النفط التي وصلت إلى أدنى مستوى لها أخذت الإيرادات النفطية تتراجع الأمر الذي سبب عجز في الموازنة العامة للسعودية. وكمحاوله منها لضبط اوضاع المالية العامة، لجأت السعودية للاستعانة بمصادر أخرى لتمويل إنفاقها العام حيث قامت بالسحب من الودائع الحكومية والاحتياطيات من مؤسسة النقد العربي السعودي يضاف إلى ذلك اصدار السندات الحكومية المحلية والدولية وفي ظل ما قدمته السعودية من الاصلاحات الاقتصادية التي ساهمت بدورها إلى حد ما في تحسين اوضاع المالية العام من خلال برنامج الاستدامة المالية. كما ونستدل من بيانات الجدول (1) على تزايد الإنفاق العام إذ بلغ (1075734) مليار ريال نهاية عام 2020 لتنعكس تلك الزيادة على الإنفاق الجاري حيث بلغ (920646) مليار ريال مقارنة بـ (889995) مليار ريال في عام 2019، لتشكل بذلك نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي (42.475) مقارنة بـ (40.101) نهاية عام 2019 وتعزى هذه الزيادة في الإنفاق إلى تزايد الاعباء المالية لمواجهة جائحة كورونا.

خامساً: الإيرادات غير النفطية ومسار تطورها في الاقتصاد السعودي خلال المدة 1980-2020:
تعرف الإيرادات غير النفطية بأنها كل الإيرادات التي لا تغطي من قبل الموارد النفطية وتشمل بالأساس على إيرادات ضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة ورسوم الجمارك والإنتاج وهذه الضرائب تعد من أشهر مصادر الإيرادات غير النفطية. كما وهناك من يعرفها على أنها كل الأموال سواء كانت نقدية أم عينية، منقولة أم عقارية التي تزود الخزينة العامة للحكومة بالإيرادات. وتضم الضرائب والرسوم والدومين والقروض والاصدار النقدي الجديد والاعانات والمساعدات إضافة إلى المنح (Skancke, 2003:16).

ووفقاً لصندوق النقد العربي فإن الإيرادات غير النفطية تتمثل في إجمالي الإيرادات المتأتية من إيرادات الدولة عبر الدومين الخاص والرسوم والضرائب بأنواعها والقروض والمساعدات

والمنح إلى جانب الاصدار النقدي الجديد أي جميع الايرادات والمنح غير المرتبطة بالنفط (Arab Monetary Fund Annual Report, 2019:38).

كما تعرف الايرادات غير النفطية بأنها تلك الايرادات التي تحصل عليها الدولة بصفتها السيادية والناجمة عن الأنشطة الاقتصادية غير النفطية والتي تعكس مدى تنوع مصادر الايرادات وتنوع بنية النشاط الاقتصادي بما يتفق وأهداف السياسة الاقتصادية للبلد. ان مدى قدرة الإنفاق العام للاستجابة للتغيرات الحاصلة في الايرادات العامة يعتمد على معامل المرونة الإيرادية والتي يمكن قياسها على النحو الآتي:

$$\text{معامل المرونة الإيرادية} = \frac{\text{معدل التغير في النفقات الحكومية}}{\text{معدل التغير في الإيرادات الحكومية}}$$

فالإيرادات أداة من أدوات السياسة المالية، يتم من خلالها معرفة اتجاهات الحكومة بالنسبة للإنتاج والوضع المالي الحالي والمستقبلي (Omodero, 2020:17).

وفيما يخص مسار تطور الايرادات غير النفطية ضمن هيكل الايرادات العامة في الاقتصاد السعودي يتبين لنا من خلال الشكل (1) استئثار الايرادات النفطية بحصة كبيرة خلال مدة البحث نظرا لضعف التنوع الاقتصادي واستمرار اقتصادها على النمط الريعي القائم على بيع الصادرات النفطية للسوق الخارجية.

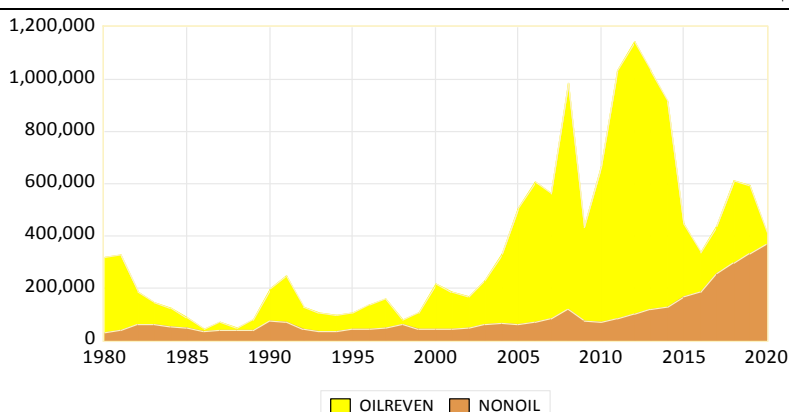
لقد سعت المملكة العربية السعودية ضمن خططها التنموية المتتالية إلى توسيع نطاق مساهمة الايرادات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي لتقليل الاعتماد على النفط من خلال تنوع مصادر تلك الايرادات ورغم ان جميع خططها التنموية كانت ذات أهداف مشتركة، إلا أن النتائج ظلت عند حدود متدنية مقارنة بما تملكه السعودية من موارد وامكانات وما هو مطلوب تحقيقه لتواكب بذلك المستجدات على الساحة الإقليمية والدولية. فخلال المدة 1984-1980 التي تزامنت مع حالة الركود الاقتصادي عملت السعودية على تطوير صناعاتها الهيدروكربونية وتوسيع الاستثمارات فيها والعمل على اكمال العديد من مشروعات البنية التحتية، وزيادة كفاءة وفاعلية الوحدات الاقتصادية والإدارية لتسهيل وتيسير الأعمال العامة والخاصة.

ومع هبوط أسعار النفط في عام 1986 اخذ الاعتماد على النفط ينخفض ليفسح ذلك المجال امام القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي مما كان لذلك أثر في تعزيز الكفاءة الاقتصادية للأداء الحكومي، وترشيد الإنفاق العام، مما انعكس ذلك على موارد المملكة البشرية. أما خلال المدة (1994-1990) والتي تخللتها حرب الخليج الثانية التي زادت من حجم الإنفاق العام لمواجهة نقص المعروض النفطي نتيجة الحرب وتلبية متطلبات الامن وحماية حدود الدولة الامر الذي زاد من مشاركة القطاع الخاص في المرافق العامة و قطاع النقل وتحسين، القاعدة التكنولوجية وتسريع عملية السَّعودة.

ومنذ (1995-1999) واجه الاقتصاد السعودي مرحلة ما بعد حرب الخليج التي فرضت العمل على تعزيز القدرات الدفاعية، وترشيد الإنفاق الحكومي بشكل أكثر فاعلية، وزيادة أنشطة القطاع الخاص لتقليل الاعتماد على الايرادات النفطية كمورد أساس للموازنة العامة.

لقد تزامنت خطة التنمية للمدة (2000-2004) مع حالة الركود الاقتصادي في اوائل عام 2000 الامر الذي دفع الحكومة إلى تحسين التنفيذ المستمر لسياسة الخصخصة، ورفع مستوى الخدمات خاصة في مجال السياحة الدينية وخدمات الحج والعمرة وتطوير قاعدة علمية وتقنية

وطنية، وصيانة البنية التحتية، وتطوير الخدمات التطوعية، وتعزيز التعليم والتدريب ورفع جودة الخدمات الصحية والاجتماعية، وتطوير مهارات القوى العاملة السعودية. وخلال المدة (2005-2009) والتي تخللتها الأزمة المالية العالمية (2007-2008)، تمكنت المملكة العربية السعودية من رفع مستويات المعيشة ونوعية الحياة إلى مستويات جيدة، وتعزيز التنمية الإقليمية المتوازنة، وتنويع القاعدة الاقتصادية، وتعزيز مناخ الاستثمار الملائم، وخصخصة المزيد من العمليات والخدمات العامة، وخلق مصادر إيرادات جديدة. أما فيما يخص المدة (2010-2014) مرحلة ما بعد الأزمة المالية وما قبل انهيار أسعار النفط خلال (2014-2015) استطاعت السعودية ان تحقق نجاحات في مسار التنمية المتوازنة بين المناطق، وتنويع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الوطني، وزيادة القدرة التنافسية، وتسريع التحول إلى اقتصاد قائم على المعرفة.



الشكل (1) مسار تطور الإيرادات النفطية وغير النفطية في السعودية خلال المدة 1980-2020
المصدر: الشكل من إعداد الباحثان.

لقد ترتب على الانهيار الحاد في أسعار النفط منتصف عام 2014 الأثر الكبير في إطلاق رؤية 2030 عام 2016، والتي شكلت نقطة تحول رئيسية في مسار الاقتصاد السعودي لتحقيق الاستدامة المالية وتنويع مصادر الإيرادات لتقليل الاعتماد على النفط. ومن خلال الشكل البياني (1) الذي يبين لنا مسار تطور الإيرادات النفطية وغير النفطية، نلاحظ انه ومع زيادة الإيرادات غير النفطية اخذ الاعتماد على الإيرادات النفطية ينخفض مقارنة بالسنوات السابقة لإطلاق رؤية 2030.



الشكل (2) التوزيع النسبي للإيرادات غير النفطية للمملكة العربية السعودية نهاية عام 2020
المصدر: الشكل من إعداد الباحثان بالاعتماد على التقرير الاقتصادي للبنك المركزي السعودي لعام 2021.

وبالنظر إلى الشكل (2) يظهر لنا التوزيع النسبي لمصادر الإيرادات غير النفطية في الاقتصاد السعودي نهاية عام 2020 بعد اعتماد سياسة التوزيع الاقتصادي عام 2016 والتي على أثرها أخذت الإيرادات الضريبية على الأرباح والدخل تتزايد لتصل إلى (59%) و(16%) ضرائب على السلع والخدمات والتي أخذت تتزايد بشكل ملحوظ منذ عام 2018 بعد أن تم فرض ضريبة القيمة المضافة. أما فيما يخص الإيرادات المتأتية من الضرائب والرسوم على المعاملات والتجارة فقد بلغت نسبتها (15%) إلى إجمالي الإيرادات غير النفطية مما يشير إلى توسع حركة التعامل التجاري وتزايد عدد المعاملات والأنشطة داخل الاقتصاد.

المحور الثالث: قياس وتحليل أثر الإنفاق العام في تنمية الإيرادات غير النفطية للسعودية للمدة 1980-2020:

أولاً: منهجية القياس الاقتصادي للنموذج المعتمد:

ضمن هذا المحور سنركز على الجانب القياسي لبيان أثر الإنفاق العام بشقبة الجاري والاستثماري في تنمية الإيرادات غير النفطية للمملكة العربية السعودية للمدة 1980-2020، ولتحقيق هدف البحث وتأكيد فرضيته يتطلب منا إثبات وجود تكامل مشترك بين السلاسل الزمنية لمتغيرات البحث ضمن النموذج المعتمد عليه سيتم الاعتماد على منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة ARDL، التي تم تطويرها على يد كل من (Pesaran & Shin, 1999) و (Pesaran, et.al., 2001)، والتي تميزت بإمكانية تطبيق السلاسل الزمنية المستخدمة من الدرجة ذاتها أو عند الفرق الأول، أي سواء كانت السلاسل الزمنية مستقرة عند المستوى الأصلي $I(0)$ ، أو السلاسل متكاملة من الدرجة $I(1)$ ، إلا أنها لا تسمح باعتماد السلاسل الزمنية المتكاملة عند الفرق الثاني $I(2)$ وتعتمد آلية هذه المنهجية في التقدير على اختبار الحدود (Bounds test) وكذلك نموذج تصحيح الخطأ (UECM)، حيث قدم (Pesaran, et.al., 2001) طريقة حديثة لاختبار مدى تحقق العلاقة التوازنية بين المتغيرات المستخدمة في البحث ضمن نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد ويطلق عليها (Bounds Testing Approach) (Hassler & Jürgen, 2005:3).

وفيما يخص بحثنا الحالي فقد تم اعتماد الصيغة اللوغارتمية، إذ أعطت نتائج منطقية ومتوافقة مع منطق النظرية الاقتصادية أما متغيرات البحث فقد تمثلت بالآتي:

أ. المتغير المعتمد:

- **الإيرادات غير النفطية:** تم التعبير عن المتغير المعتمد ضمن البحث بـ (NonOil) وتشمل قيمة إجمالي الإيرادات المتأتية من القطاعات والأنشطة غير النفطية إضافة إلى ما يتم تحصيله من رسوم وضرائب وإيرادات متأتية من أملاك الدولة ومشروعاتها العامة سواء كانت نقدية أم عينية، منقولة أم عقارية.

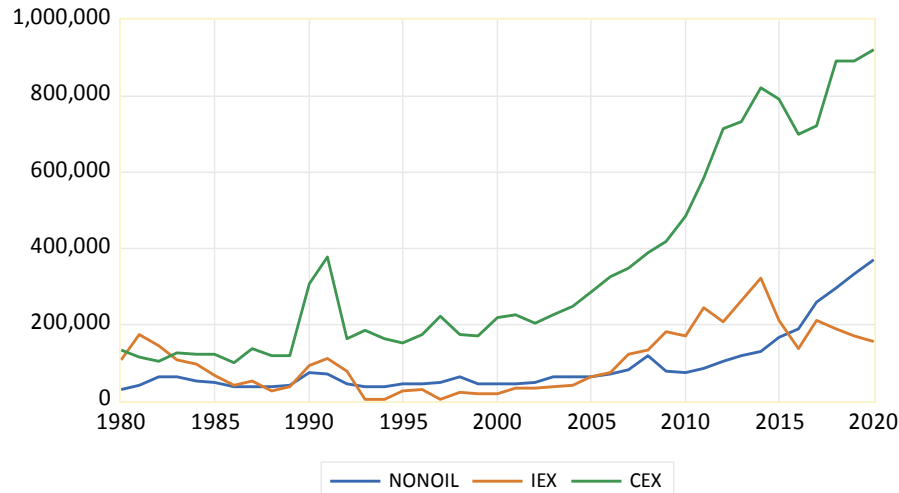
ب. المتغيرات المستقلة:

- **الإنفاق الحكومي الجاري:** تم التعبير عنه بـ (CEX) ويتمثل في إجمالي المبالغ المالية المخصصة للرواتب والأجور المدفوعة للعاملين في أجهزة ومؤسسات الدولة. إضافة إلى مشتريات الحكومة من السلع والخدمات، إلى جانب ما يتم تخصيصه من نفقات تحويلية وإعانات ومساعدات للأفراد والمشروعات الاقتصادية والاجتماعية... وفيما يخص العلاقة الاقتصادية بين الإنفاق الجاري والإيرادات غير النفطية وفق ما تنص عليه النظرية الاقتصادية وما تم افتراضه

في البحث تكون العلاقة طردية فمع زيادة الإنفاق الجاري سيزداد الطلب الكلي الفعال الامر الذي من شأنه زيادة النشاط الاقتصادي لينعكس ذلك بشكل ايجابي في تنشيط قطاع الإنتاج.

● **الإنفاق الحكومي الاستثماري:** تم التعبير عنه بـ(LEX) ويشمل النفقات الاستثمارية المباشرة التي تتمثل في إقامة مشاريع لإنتاج سلع وتقديم خدمات ضمن القطاعات الاقتصادية والتي من شأنها زيادة الناتج المحلي الإجمالي بما فيه الناتج المحلي غير النفطي، زيادة تخفف من الضغوط التضخمية وتحسن الميزان التجاري في ميزان المدفوعات وتؤدي إلى زيادة حجم العرض الكلي ومن ثم زيادة الصادرات، أما النوع الثاني من النفقات الاستثمارية غير المباشرة فتتمثل فيما يتم تخصيصه من مبالغ لمشروعات البنية التحتية المادية أو البشرية أي بمعنى آخر هي تلك النفقات ذات الصبغة الإنتاجية.

وفيما يخص طبيعة العلاقة الاقتصادية التي تربط الإنفاق الاستثماري بالإيرادات غير النفطية فإن العلاقة هي علاقة طردية نظراً لأن زيادة تخصيصات الإنفاق الاستثماري تمارس تأثيراً موجباً على الاستثمار الخاص ومن ثم تحديد معدل النمو الاقتصادي ليتم بذلك تحفيز النشاط الاقتصادي. فكل زيادة في التخصيصات الاستثمارية تمثل إما إضافة طاقة إنتاجية جديدة أو إصلاح طاقة إنتاجية معطلة. والشكل (3) يبين لنا مسار تطور متغيرات البحث خلال المدة 1980-2020.



الشكل (3) مسار تطور متغيرات البحث خلال المدة 2020-1980

المصدر: الشكل من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول (1).

ثانياً: صياغة العلاقة الدالية للأنموذج القياسي:

بعد أن تم تحديد المتغيرات الداخلة في الانموذج يتطلب تحديد الشكل الرياضي للأنموذج من أجل إثبات أو نفي تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع ولهذا الغرض تم صياغة الدالة على النحو الآتي:

$$LNonoil = a_0 + \sum_{t=1}^r B_1 \Delta L Nonoil_{t-1} + \sum_{i=1}^r B_2 \Delta LCex_{t-1} + \sum_{t=1}^r B_3 \Delta Llex_{t-1} + \phi_1 LNonoil_{t-1} + \phi_2 LCex_{t-1} + \phi_3 Llex_{t-1} + \varepsilon_t \dots \dots (1)$$

إذ أن:

LNonOil: يمثل اللوغاريتم الطبيعي للايرادات غير النفطية.

LCEx: يمثل اللوغاريتم الطبيعي للإنفاق الجاري.

LEX: يمثل اللوغاريتم الطبيعي للإنفاق الاستثماري.

ε_t : حد الخطأ العشوائي.

a_0 : الحد الثابت.

Δ : الفرق الأول لقيم المتغير.

B_1, B_2, B_3, B_4, B_5 : المرونات في الأجل القصير.

$\phi_1, \phi_2, \phi_3, \dots, \phi_5$: المرونات في الأجل الطويل.

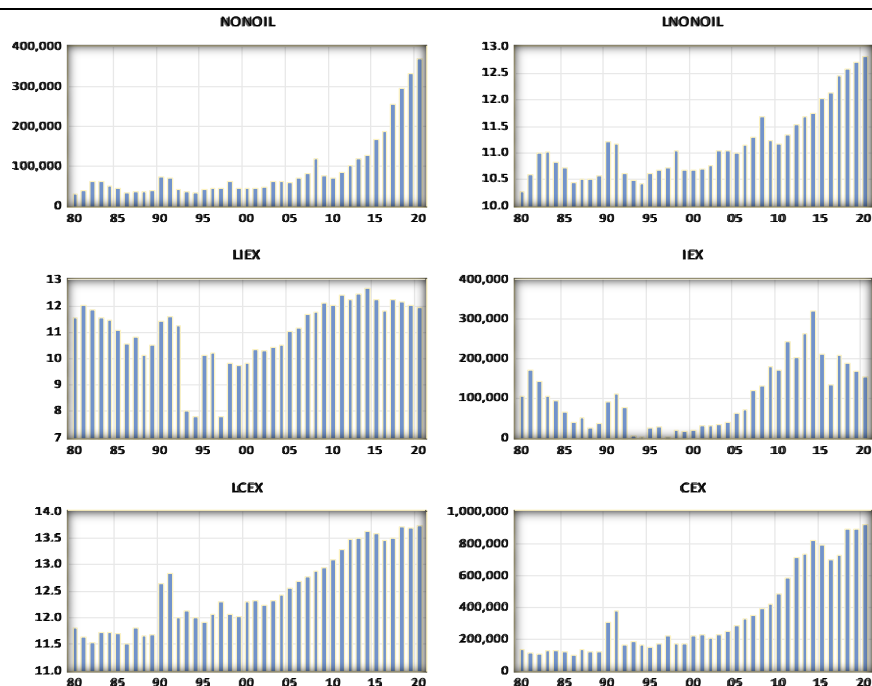
R: تمثل عدد فترات الإبطاء الزمني المثلى للنموذج.

ولتقدير انموذج البحث سنستخدم على برنامج Eviews12 وعلى وفق ما سنسعى اليه يتوجب منا العمل وفقاً للخطوات الآتية:

1. اختبار استقرارية السلاسل الزمنية:

عند دراسة السلاسل الزمنية ولاسيما تلك التي تتناول الجوانب الاقتصادية والمالية، يلاحظ وجود اتجاهات عشوائية معنوية تجعل السلسلة غير مستقرة كونها تعالج سلوكاً وهذا السلوك مختلف أو متباين عبر الزمن. لذلك فان اختبار الاستقرارية سيوفر للباحث الالمام بكافة التغيرات الحاصلة في متغيرات الانموذج بمرور الزمن كما سيستدل من خلال ذلك معرفة اتجاه السلاسل المعتمدة ضمن الانموذج إذ ان بعضها لها اتجاه عام توصف التغيرات الموسمية او الدورية او التغيرات العشوائية للسلاسل خلال مدة زمنية. هذا إلى جانب معرفة الاسباب الحقيقية للتغيرات الحاصلة في تلك السلاسل والتنبؤ بالنتائج المتوقعة مع امكانية اجراء ربط بين التغيرات في الفترات السابقة والفترات اللاحقة (Naji & Abd,2023:322).

ولأجل القيام بعملية التحليل يستوجب على الباحثين معالجة تلك الاسباب قبل التقدير، لتجنب النتائج الزائفة وذلك من خلال تحويلها إلى سلسلة مستقرة عبر إيجاد الفروق الأولى لها وهذا بدوره يعتمد على طبيعة السلاسل المعتمدة ودرجة استجابتها لهذا التحويل (Al-Safawi,2008:17). والشكل (4) يبين لنا السلاسل الزمنية لمتغيرات البحث في شكلها الاصلي وبعد اخذ الفروق لها.



الشكل (4) السلاسل الزمنية لمتغيرات البحث في شكلها الاصلي وبعد اخذ الفروق لها
 المصدر: الشكل من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12.

الجدول (2) اختبار ديكي فولر لاختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات البحث

الاحتمالية	القيمة الحرجة	القيمة المحسوبة	النموذج
Non Oil			
0.000	(*)-2.938987 (**)-2.607932	-5.516589	الحد الثابت
0.0001	(*)-3.533083 (**)-3.198312	-5.784062	الثابت واتجاه عام
CEX			
0.0000	(*)-2.491145 (**)-2.609065	-7.116931	الحد الثابت
0.0000	(*)-3.533083 (**)-3.198312	-7.075172	الثابت واتجاه عام
LEX			
0.0000	(*)-2.941154 (**)-2.609066	-7.294949	الحد الثابت
0.0000	(*)-3.533083 (**)-3.198312	-7.382312	الثابت واتجاه عام

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12
 (*) القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5%، (**) القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 10%.

من معطيات الجدول (2) نستدل على نتائج اختبار ADF، للسلاسل الزمنية المعتمدة في نموذج البحث إذ يبين لنا ان متغيرات الأنموذج والمتمثلة بالإيرادات غير النفطية (NonOil) والإنفاق الجاري (CEX) والاستثماري (LEX) غير مستقرين في المستوى الاصلي، لكن بعد اخذ الفروق لهم وكما هو مبين في الجدول (2) اصبحوا مستقرين عند الفرق الاول أي عند 1₍₁₎ بوجود

(الثابت، والثابت والاتجاه العام) وما يؤكد لنا ذلك قيمة الاحتمالية حيث ظهرت بقيمة اقل من (5%)، أي ان القيمة المحسوبة هي أقل من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية (5%، 10%)، لذلك سنرفض فرضية العدم وسنقبل بالفرضية البديلة، التي تؤكد عدم وجود جذر الوحدة لكافة المتغيرات المعتمدة، وخلوها من جذر الوحدة.

2. اجراء الاختبارات التشخيصية:

أ. اختبار وجود مشكلة الارتباط الذاتي المتسلسل:

الجدول (3) نتائج اختبار الارتباط الذاتي المتسلسل

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	0.206355	Prob. F(2,34)	0.8146
Obs*R-squared	0.467726	Prob. Chi-Square(2)	0.7915

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12.

لبيان مدى تخطي الانموذج للاختبارات القياسية وللتأكد من خلو الانموذج من مشاكل قياسية تؤثر على دقة نتائج الاختبار، حيث تم العمل على اختبارات التشخيص ومنها اختبار الارتباط الذاتي المتسلسل (Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test)، حيث اظهرت نتائج الاختبار كما في الجدول (3) ان قيمة احصائية فيشر بلغت (F-Statistics=0.206355) عند مستوى دلالة (P-Value =0.8146)، وهي اكبر من مستوى معنوية 5%، وهذا ما يدفعنا إلى قبول فرضية العدم نظراً لخلو الانموذج من الارتباط الذاتي بين البواقي.

ب. اختبار عدم ثبات تباين الخطأ:

بينت نتائج اختبار مشكلة عدم التجانس بأن قيمة الاحتمالية (F) قد بلغت (0.5246) وهي اكبر من (5%) مما يدل على قبول الفرضية البديلة والتي تنص بتجانس البواقي وان الانموذج لا يعاني من مشكلة تباين حد الخطأ ما بين البواقي وكما في الجدول (4).

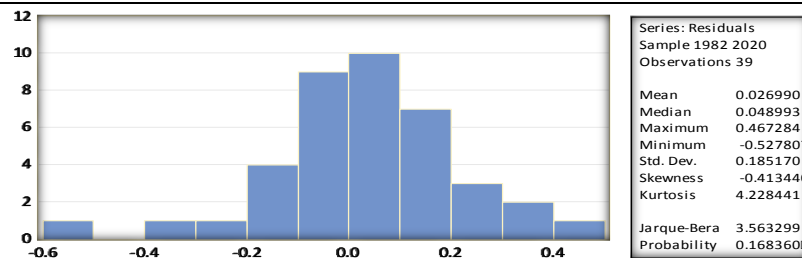
الجدول (4) نتائج اختبار مشكلة تباين حد الخطأ

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.412892	Prob. F(1,36)	0.5246
Obs*R-squared	0.430888	Prob. Chi-Square(1)	0.5116

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12.

ت. اختبار التوزيع الطبيعي:

نستدل من الشكل البياني (5) ان احصائية التوزيع الطبيعي جاءت منسجمة مع ما تنص عليه فرضية العدم اي ان الاخطاء العشوائية موزعة توزيعاً طبيعياً في الانموذج المقدر إذ بلغت (0.168360) وهي بهذا اكبر من 5% وعليه تم رفض الفرضية البديلة التي تنص بأن توزيع البواقي لا يخضع للتوزيع الطبيعي ونقبل بفرضية العدم.

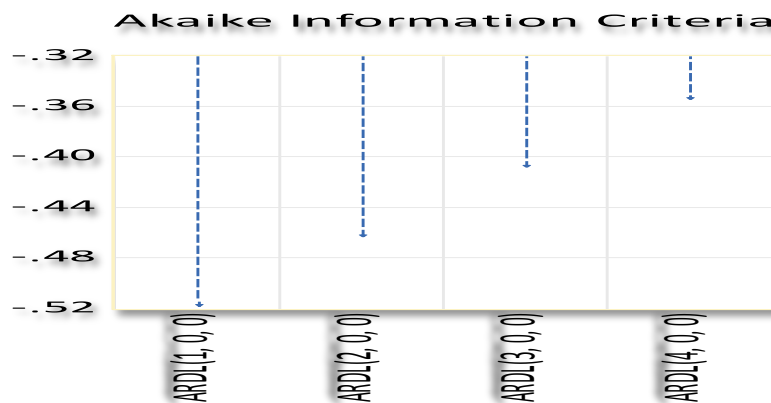


الشكل (5) التوزيع الطبيعي للأنموذج المقدر

المصدر: الشكل من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12.

3. اختبار فترة الإبطاء المثلى:

تعرف مدة الإبطاء المثلى بأنها المدة الزمنية التي تتضمن عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي أو الأخطاء العشوائية وضمن منهجية ARDL فإن السلاسل الزمنية قد لا تتحدد وفق نفس درجة التباطؤ فقد تختلف درجات التباطؤ الزمني في السلاسل الزمنية ضمن النماذج المعتمدة وفي انموذج البحث تم اختيار فترة الإبطاء الأمثل وفقاً لمعيار AIC وهي (1,0,0)، وكما هو مبين في الشكل الآتي:



الشكل (6) فترة الإبطاء المثلى

المصدر: الشكل من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12.

4. اختبار التكامل المشترك وفق منهج الحدود:

تنص فرضية العدم على عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات الأنموذج في الأجل الطويل، أما الفرضية البديلة فتتنص بوجود تكامل مشترك بين متغيرات البحث في الأجل الطويل وفقاً للآتي:

فرضية العدم $H_0: B_1=B_2=B_3=B_4= B_5=0$: عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات الانموذج في الأجل الطويل.

أما الفرضية البديلة فهي $H_1: B_1 \neq B_2 \neq B_3 \neq B_4 \neq B_5 \neq 0$ وجود تكامل مشترك بين متغيرات الانموذج في الأجل الطويل.

ووفقاً لمعطيات الجدول (5) يتبين لنا ان قيمة اختبار (F) المحتسبة ضمن منهجية الحدود بلغت (20.364)، وهي بذلك أعلى قيمة من القيم الجدولية للحددين الأعلى والأدنى عند جميع

مستويات المعنوية. ووفقاً لما توصلنا اليه من نتائج سنرفض فرضية العدم التي تنفي وجود تكامل مشترك بين متغيرات الانموذج المقدر ونعتمد الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة تكاملية بين المتغيرات خلال مدة البحث.

الجدول (5) نتائج اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات المستقلة والمتغير المعتمد

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	20.36451	10%	2.17	3.19
k	2	5%	2.72	3.83
		2.5%	3.22	4.5
		1%	3.88	5.3

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12.

5. تقدير العلاقة طويلة الأجل:

يوضح الجدول (6) مرحلة تقدير معلمات الاجل الطويل ضمن انموذج ARDL، حيث ان جميع المتغيرات المستخدمة في الانموذج تظهر شكل العلاقة الاقتصادية واشارة المعلمات لبيان مدى تأثيرها في المتغير المعتمد ووفقاً لأنموذج البحث فإن نتائج التقدير تبين علاقة الإنفاق الجاري، والإنفاق الاستثماري (CEX) (LEX)، بالمتغير المعتمد الايرادات غير النفطية (NonOil) وفقاً للآتي:

الجدول (6) نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات الاقتصادية

Levels Equation Case 1: No Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLCEX	0.525686	0.148312	3.544472	0.0011
DLIEX	0.080226	0.037596	2.133935	0.0397
EC = DLNONOIL - (0.5257*DLCEX + 0.0802*DLIEX)				

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12.

نستدل من خلال معطيات علاقة الأجل الطويل وفق ما يظهره الجدول (6) ان معامل المرونة لمتغير الإنفاق الجاري اكد معنويته ودلالته الاحصائية في علاقته بالمتغير المعتمد وبإشارة متوافقة مع فرضية البحث ومتناغمة مع منطق النظرية الاقتصادية، إذ بلغت قيمة الاحتمالية (0.0011) ليشير ذلك إلى ان زيادة الإنفاق الجاري بوحدة واحدة من شأنه احداث زيادة في قيمة الايرادات غير النفطية بمقدار (0.52%) واستناداً على ذلك سنقبل الفرضية البديلة التي تنص بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإنفاق الجاري والايرادات غير النفطية خلال مدة البحث ونرفض فرضية العدم.

إن هذه النتيجة متطابقة مع منطق النظرية الاقتصادية ومتوافقة مع فرضية البحث. حيث تعمل الحكومات الريعية دوماً على الحفاظ على التزاماتها المالية أمام الأفراد حتى في ظل انخفاض أسعار النفط للحفاظ على استقرارها وامنها القومي، فالأجور والرواتب المدفوعة للموظفين

والعاملين في أجهزة ومؤسسات الدولة إلى جانب ما يتم إنفاقه على السلع الأساسية والخدمات الاجتماعية الصحية والتعليمية سيزيد من مستوى الرفاهية ليرتبط على ذلك زيادة المقدرة الإنتاجية نتيجة زيادة الدخل الحقيقية للأفراد والتي زادت بذلك من الطلب على السلع والخدمات التي وسعت بذلك دورة النشاط الاقتصادي.

أما فيما يخص متغير الإنفاق الاستثماري (LEX) وفقاً لنتائج التقدير بلغت قيمة المعلمة (0.80226)، وذات دلالة احصائية وفقاً لقيمة اختبار (T) وقيمة الاحتمالية التي بلغت (0.0397) وبإشارة موجبة ليعبر بذلك عن العلاقة الطردية التي تربطه بالمتغير المعتمد ضمن الانموذج المقدر مما يدل ذلك على ان زيادة الإنفاق الاستثماري بوحدة واحدة من شأنه أحداث زيادة في قيمة الايرادات غير النفطية بمقدار (0.80226) وحدة مع بقاء العوامل الاخرى ثابتة. وهذا ينطبق مع فرضية البحث وتأكده الكثير من الأدبيات الاقتصادية ضمن حقل المالية العامة، فزيادة معدلات الاستثمار سيتولد عنها زيادة الطاقة الإنتاجية الأمر الذي من شأنه زيادة قدرة الدولة على إنتاج المزيد من السلع والخدمات، مما سيؤدي إلى زيادة الدخل الحقيقي للمجتمع، وزيادة قدرة الاقتصاد على النهوض والتطور.

كما نستدل من نتائج التقدير الخاصة بعلاقة الاجل الطويل ان تأثير الإنفاق الاستثماري الحكومي هو اكبر من تأثير الإنفاق الجاري على قيمة الايرادات غير النفطية، ويعزى ذلك إلى ما تولده الزيادة في الإنفاق الاستثماري من توسيع للتكوين الرأسمالي وما ينتج عن ذلك من اضافة لرأس المال باعتبار ان هذا النوع من الإنفاق هو إنفاق إنتاجي يدعم البنيان الاقتصادي ويسرع عملية النمو الاقتصادي الامر الذي يزيد من قدرة قطاع الأعمال على توسيع نطاق النشاط الاقتصادي لتزداد بذلك حصة الرسوم والضرائب ضمن هيكل الايرادات العامة.

6. تقدير أنموذج تصحيح حد الخطأ:

يبين الجدول (7) أنموذج تصحيح حد الخطأ والمرونة قصيرة الاجل بين المتغيرات المستخدمة في الانموذج، حيث يمثل صيغة الفرق الاول ويقاس سرعة عودة الاختلال في الزمن القصير باتجاه التوازن في الأجل الطويل وذات قيمة متوقعة سالبة لمعلمة حد تصحيح الخطأ، ووفقاً لمعطيات الجدول (7) يتبين لنا ان الإنفاق الجاري (CEX) في الفترة الحالية ذو تأثير كبير في المتغير المعتمد الايرادات غير النفطية (NonOil)، إذ بلغت قيمة المعلمة (0.490124)، وبإشارة موجبة ليعبر بذلك عن العلاقة الطردية بين كلا المتغيرين فارتفاع الإنفاق الجاري بمقدار وحدة واحدة سيترتب عليه أحداث زيادة في قيمة الايرادات غير النفطية بمقدار (0.49%) والعكس في حالة الانخفاض.

أما بالنسبة لمتغير الإنفاق الاستثماري (LEX)، فإن قيمة المعلمة للفترة الحالية بلغت (0.074799)، وذات اشارة موجبة، وهذا ما يؤكد ان زيادة الإنفاق الاستثماري بمقدار وحدة واحدة سيحدث زيادة في الايرادات غير النفطية (NonOil) بمقدار (0.047%)، والعكس في حالة الانخفاض.

كما نستدل من معطيات الجدول (7) بأن معلمة حد تصحيح الخطأ (معلمة المتغير المعتمد الايرادات غير النفطية Nonoil ولفتره ابطاء واحدة)، عند مستوى معنوية (5%)، ذات اشارة سالبة ومعنوية واحتمالية بلغت (0.0000)، وهذا يعني بأن (-0.932350)، من أخطاء الاجل القصير يتم تصحيحها تلقائياً عبر الزمن لبلوغ التوازن في الاجل الطويل، أي انه يتطلب حوالي سنة

وسبعة أيام / $1.07 = 0.932350$ (1)، وهو الزمن اللازم لتفادي كامل الصدمة في الاجل القصير. ان هذه المدة ليست بالطويلة فهي تتوافق مع طبيعة سوق النفط وسلوك الاطراف المساهمة في السوق من دول منتجة ومستوردة كذلك سلوك الشركات النفطية التي تتحكم بجزء كبير من الطلب العالمي على النفط حيث ان الاستقرار في الايرادات غير النفطية يعد انعكاساً للتغيرات الحاصلة في حجم الإنفاق العام الذي يرتبط بدورة أسعار النفط. ونظراً لكون السعودية من كبار المنتجين والمصدرين للنفط وما تملكه من فوائض مالية، يوفر امامها فرصاً للرجوع إلى حالة التوازن.

الجدول (7) نتائج تقدير أنموذج تصحيح الخطأ

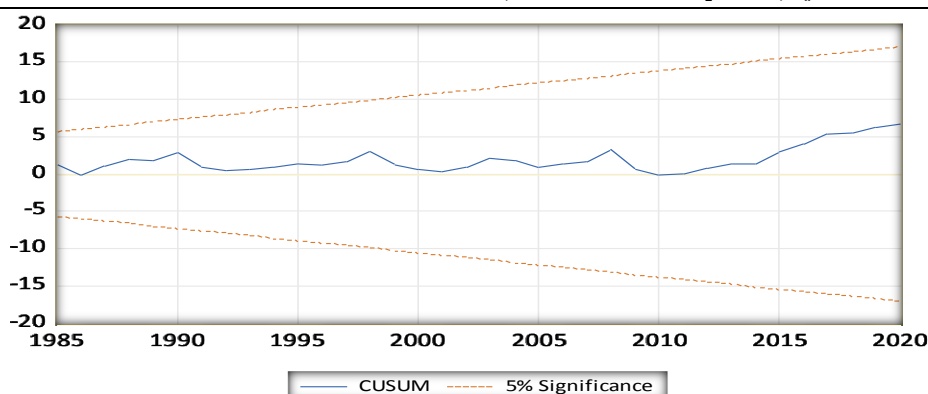
ARDL Long Run Form and Bounds Test Dependent Variable: D(DLNONOIL) Selected Model: ARDL(1, 0, 0) Case 1: No Constant and No Trend Date: 04/27/23 Time: 02:18 Sample: 1980 2020 Included observations: 39				
Conditional Error Correction Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLNONOIL(-1)*	-0.932350	0.132743	-7.023743	0.0000
DLCEX**	0.490124	0.125153	3.916211	0.0004
DLIEX**	0.074799	0.035717	2.094188	0.0433

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.
 ** Variable interpreted as $Z = Z(-1) + D(Z)$.

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12.

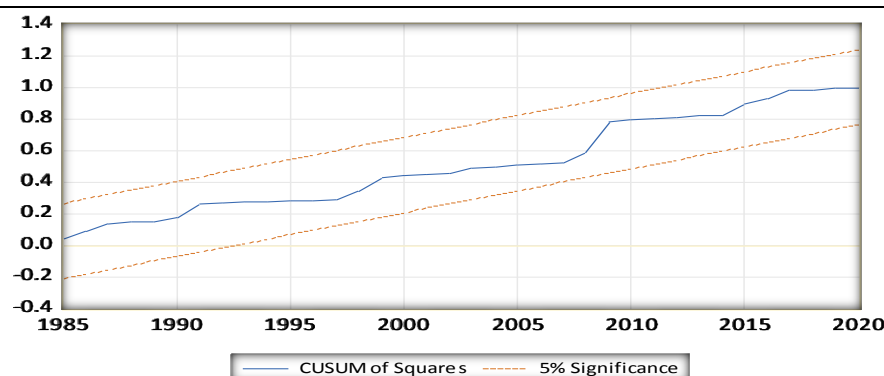
7. اختبار الاستقرار الهيكلية للأنموذج المقدر:

ضمن منهجية ARDL يتطلب التأكد من مدى انسجام هذه المعلمات وسكونها خلال مدة البحث وخلق الانموذج المقدر من التغيرات الهيكلية في الاجلين القصير والطويل وإثبات ذلك تتم الاستعانة باختبار المجموع التراكمي للبواقي المعادة (CUSUM) واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي (CUSUM OF Squares).



الشكل (7) المجموع التراكمي للبواقي المعادة

المصدر: الشكل من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12.



الشكل (8) المجموع التراكمي للمربعات البواقي المعادة

المصدر: الشكل من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12.

ووفقاً لما ينص عليه كلا الاختبارين، تتحقق الاستقرار الهيكلية للمعاملات حينما يقع الشكل البياني داخل الحدود الحرجة أي ان منحني الاخطاء يقع ضمن انحرافين معياريين (LU, et.al., 2008:240) وفي حال تحقق ذلك نرفض فرضية العدم ونقبل بالفرضية البديلة التي تؤكد ان معلمات الانموذج مستقرة خلال مدة البحث. وفي الانموذج المقدر فإن الخط الوسطي الذي نستدل من خلاله على استقرار الانموذج يقع ضمن حدود المنطقة الحرجة لكلا الشكليين (7 و 8)، مؤكداً بذلك استقرار الانموذج في المديين القصير والطويل عند مستوى معنوية (5%).

الاستنتاجات والتوصيات:

أولاً: الاستنتاجات:

1. من خلال ما تم عرضه من بيانات واحصائيات رسمية والتي من خلالها تم تحليل واقع الإنفاق العام والاياردات العامة، تبين لنا ان المملكة العربية السعودية، مازالت تعتمد وبشكل كبير في سياستها الإنفاقية على الايرادات النفطية حيث ان التغيرات الحاصلة في مسار الايرادات غير النفطية كانت انعكاسا للتغيرات الحاصلة في قيمة الايرادات النفطية وحجم الإنفاق الجاري.
2. تبين من خلال الجانب النظري للبحث ان الزيادة في تخصيصات الإنفاق الاستثماري الموجه نحو مشاريع وخدمات ذات اولوية كبيرة للمجتمع، احدث زيادة مستمرة في قيمة الايرادات غير النفطية كانعكاس للنمو الاقتصادي المتحقق خلال تلك المدة.
3. كما وتبين لنا ان الايرادات الضريبية تستأثر بأهمية بنسبة عالية ضمن هيكل الايرادات غير النفطية في السعودية اذ بلغت (59%)، مما يشير ذلك إلى توسع النشاط الاقتصادي وفق ما هو مخطط له خاصة بعد تطبيق ضريبة القيمة المضافة بداية عام 2018 إلى جانب ما تم تنفيذه من اصلاحات اقتصادية بعد صدمة أسعار النفط منتصف 2014.
4. من خلال البيانات الخاصة بمتغيرات البحث تبين لنا استئثار الإنفاق الجاري بحصة اكبر في الموازنة العامة مقارنة بحصة الإنفاق الاستثماري الامر الذي يظهر غياب الكثير من الضوابط والرشادة في تخصيصات الإنفاق العام خاصة عند ملاحظة انعكاس الارتفاع في أسعار النفط لسنوات عديدة على حجم الإنفاق الجاري الامر الذي يجعل من السياسة المالية لدولة ذات امكانيات وقدرات عالية كالسعودية، أداة لتوزيع عوائد الربح النفطي عبر قناة الإنفاق الجاري.

5. على الرغم من سعي السعودية الدائم إلى توسيع حجم و دور القطاع الخاص ضمن برامجها وخططها التنموية إلا ان حجم التوسع في النشاط الاقتصادي يبقى مرتبط بحجم الحكومة في الاقتصاد ففي المملكة العربية السعودية، مازال القطاع العام ذو دور محوري في النشاط الاستثماري والمسار التنموي، نظرا لما يملكه من ثقل مالي وقانوني وفقاً للطبيعة الريعية، وهذا ما ساعدها في احتكارها للعديد من الأنشطة والقطاعات مما اعاق استثمارات القطاع الخاص في تلك القطاعات.
6. اظهرت نتائج البحث ان هنالك علاقة توازنية طويلة الامد بين متغير الإنفاق الجاري والمتغير المعتمد الايرادات غير النفطية حيث بلغت قيمة معامل المرونة لمتغير الإنفاق الجاري (0.525686) اما فيما يخص اشارة المعلمة فقد جاءت موجبة وذات دلالة معنوية في قيمة الايرادات غير النفطية، اي ان ارتفاع الإنفاق الجاري بوحدة واحدة يؤدي إلى ارتفاع الايرادات غير النفطية بمقدار (0.52%) وهذه النتيجة متطابقة مع منطق النظرية الاقتصادية ومتوافقة مع فرضية البحث. حيث تعمل الحكومات الريعية دوما على الحفاظ على التزاماتها المالية امام الأفراد حتى في ظل انخفاض أسعار النفط للحفاظ على استقرارها وأمنها القومي. فالأجور والرواتب المدفوعة للموظفين والعاملين في أجهزة ومؤسسات الدولة إلى جانب ما يتم إنفاقه على السلع الأساسية والخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية سيزيد من مستوى الرفاهية ليرتبط على ذلك زيادة القدرة الإنتاجية نتيجة زيادة الدخل الحقيقية للأفراد والتي تزيد بذلك من الطلب على السلع والخدمات التي من شأنها تنشيط دورة النشاط الاقتصادي.
7. كما ونستدل من نتائج البحث على وجود تأثير معنوي وايجابي بين كل من الإنفاق الاستثماري والمتغير المعتمد الايرادات غير النفطية ليؤكد ذلك وجود علاقة طويلة الامد بين متغير، إذ بلغت قيمة معامل المرونة (0.80226) ووفقاً لذلك فان زيادة الإنفاق الاستثماري بمقدار وحدة واحدة سترتبط عليه زيادة الايرادات غير النفطية بمقدار (0.80%) وهذا ينطبق مع فرضية البحث وتأكدته الكثير من الادبيات الاقتصادية، فزيادة معدلات الاستثمار سيتولد عنها زيادة الطاقة الإنتاجية الأمر الذي من شأنه زيادة قدرة الدولة على إنتاج المزيد من السلع والخدمات، مما سيؤدي إلى زيادة الدخل الحقيقي للمجتمع، وزيادة قدرة الاقتصاد على النهوض والتطور.
8. كما ونستدل من نتائج التقدير الخاصة بعلاقة الاجل الطويل ان للإنفاق الاستثماري الحكومي تأثير اكبر على قيمة الايرادات غير النفطية مقارنة بالإنفاق الجاري، ويعزى ذلك إلى ان الإنفاق الاستثماري هو إنفاق إنتاجي من شأنه توسيع التكوين الرأسمالي وما ينتج عن ذلك من اضافة لرأس المال يدعم البنيان الاقتصادي ويسرع عملية النمو الاقتصادي الامر الذي يزيد من قدرة قطاع الأعمال على توسيع نطاق النشاط الاقتصادي، لتزداد بذلك حصة الرسوم والضرائب ضمن هيكل الايرادات العامة. يضاف إلى ذلك ان الاصلاحات الاقتصادية التي تبنتها خطط التنمية الاقتصادية خلال مدة البحث إلى جانب برنامج الحكومات تضمنته رؤية 2030 كان لهما الأثر الأكبر في تقليل الاعتماد على الايرادات النفطية وزيادة الأهمية النسبية للإنفاق الاستثماري مقارنة بالسنوات السابقة لانطلاق رؤية 2030.
9. بينت نتائج البحث وجود علاقة توازنية قصيرة الامد ضمن انموذج البحث، حيث بلغت قيمة معلمة المتغير المعتمد الايرادات غير النفطية في السعودية ولفترة ابطاء واحدة (-0.932350)، وهذا يدل بان سرعة العودة إلى الوضع التوازني طويل الاجل سيكون بعد مدة هي سنة وسبعة

أيام، وهي المدة اللازمة لتفادي كامل الصدمات في الأجل القصير. وفيما يخص المملكة العربية السعودية فإن هذه المدة ليست بالطويلة فهي تتوافق مع طبيعة سوق النفط وسلوك الأطراف المساهمة في السوق من دول منتجة ومستوردة كذلك سلوك الشركات النفطية التي تتحكم بجزء كبير من الطلب العالمي على النفط حيث أن الاستقرار في الإيرادات غير النفطية يعد انعكاساً للتغيرات الحاصلة في حجم الإنفاق العام الذي يرتبط بدورة أسعار النفط. ونظراً لكون السعودية من كبار المنتجين والمصدرين للنفط و ما تملكه من فوائض مالية، يوفر أمامها الكثير من الفرص للرجوع إلى حالة التوازن.

ثانياً: التوصيات:

1. يتطلب من القائمين على السياسة المالية الاستمرار في دعم الإنفاق الاستثماري عبر زيادة تخصيصاته وتحسين اتجاهاته، للحفاظ على ما تم تحقيقه من تطور نسبي ملحوظ في هيكل الإنفاق العام والإيرادات العامة.
2. يعول الكثير من الاقتصاديين على توسيع مشروعات البنية التحتية ضمن تخصيصات الإنفاق الاستثماري، لتواكب بذلك الحاجة الفعلية لمتطلبات تنشيط الاقتصاد ورفع مساهمة الإيرادات غير النفطية إلى مستويات تتحقق فيه الاستفادة المالية والتنوع في مصادر الإيرادات كما تهدف إليه رؤية 2030.
3. العمل على توسيع نطاق المشروعات الاقتصادية المتوسطة والصغيرة لما لها من أثر ودور كبير في زيادة إيرادات الدولة وتسريع عملية النمو الاقتصادي.
4. العمل على ضبط الإنفاق العام إضافة إلى توعية الأفراد على ترشيد الاستهلاك لتقليل الإنفاق على السلع الاستهلاكية وتأمين قنوات ادخار واستثمار تناسب معظم الفئات داخل المجتمع.
5. إن السعي لتحقيق الأهداف التنموية وصولاً إلى تنوع مصادر الإيرادات وتحقيق الاستفادة المالية يتطلب تقديم التسهيلات المصرفية والمالية وتيسير الأعمال وتهيئة الفرص والمناخ الاقتصادي الملائم أمام قطاع الأعمال للدخول إلى العديد من الأنشطة التي تساهم بزيادة حصة الإيرادات غير النفطية.

المصادر والمراجع:

1. Abdul Hussein Zaini (2011), National Accounts, First Edition, Dar Hamed for Publishing and Distribution, Amman, Jordan.
2. Al-Abdali, Saad Abdel-Najm, and Ali, Azhar Hussein (2014), measuring and analyzing the relationship between financial development, economic growth, and poverty in Iraq within the framework of the ARDL autoregressive distributed delay model, Journal of Economic and Administrative Sciences, Volume 20, Number 77, College of Administration and Economics , Baghdad University.
3. Al-Daami, Abbas Kazem (2010), monetary and financial policies and the performance of stock markets, first edition, Dar Safaa for Publishing and Distribution, Amman, Jordan.
4. Al-Demerdash, Mahmoud Muhammad, (2018), Economics of Public Finance, with special reference to the development of the financial system in the Kingdom of Saudi Arabia, first edition, Dar Al-Ijadah, Saudi Arabia.

5. Al-Hajj, Tariq (2009), Public Finance, First Edition, Dar Safaa for Publishing and Distribution, Amman, Jordan.
6. Al-Jubouri, Muhammad Hussein Kazem, Determining the optimal size of public spending in rentier economies for the period (1988-2009), (2012), PhD thesis, College of Administration and Economics, University of Kufa.
7. Alkah tani, Kablan, (2013), The Effects of The Fiscal Policy on Economic Activity in Saudi Arabia An Emirical Analysis, University of Kansas.
8. Al-Obaidi, Saad Ali (2011), Economics of Public Finance, First Edition, Dar Dijla Publishers and Distributors, Amman, Jordan.
9. Al-Safawi, Safaa Younes and Muzahim Yahya (2008), Analysis of the relationship between international oil prices, the euro and gold using vector autoregressive (VAR), Iraqi Journal of Statistical Sciences, Volume 8, Number 14, University of Mosul, Iraq.
10. Amara, Rania Mahmoud (2015), Public Finance, Public Revenue, First Edition, Center for Arab Studies for Publishing and Distribution, Egypt.
11. Asfaw, D. A. (2012). Empirical Characterization of the Dynamic Effects of Fiscal Policy Shock on Key Macroeconomic variables in Ethiopia. Addis Ababa university.
12. Hammadi, Mustafa Fadel (2023), Measuring and analyzing the relationship between oil revenues government spending and economic growth "OPEC as a model" Journal of Business Economics of Applied Research, Volume 4 Issue 5.
13. Hassler, Uwe; Wolters, Jürgen (2005) : Autoregressive distributed lag models and cointegration, Diskussionsbeiträge, Freie Universität Berlin, School of Business & Economics.
14. Karfou', Adnan Taha. Gehoff, Cirky Fedorwig. And Nayef, Ahmed Samir (2021), The austerity policy on public spending, its causes and economic implications Iraq case study for the period 2015-2020, Journal of Business Economics of Applied Research, Special Issue - Part 2.
15. Lu, Xinhong. Maekawa, Koichi.and Lee, Sangyeol (2008), The CUSUM of squares test for the stability of regression models with non-stationary regressors, Economics Letters, Volume 100, Issue 2.
16. Mallouh, Fadela, (2020), Determinants of Economic Growth in Algeria, an Econometric Study for the Period 1990-2018, Journal of Economics and Applied Statistics, Volume 17, Special Issue, Algeria.
17. Naji, Omar Mahmoud and Abd, Saadoun Menkhi (2023), Measuring and analyzing the impact of changes in internal and external debt on the general budget in Iraq for the period (2005-2020), Journal of Business Economics of Applied Research, Volume 4, Issue 3.
18. Nashed, Suzy Adly (2006), Public Finance, Public Expenditure, Public Revenue, Public Budget, First Edition, Al-Halabi Human Rights Publications, Beirut, Lebanon.
19. Omodero, C. O. & Dandago, K. I. (2019). Tax revenue and public service delivery: Evidence from Nigeria. International Journal of Financial Research, 10(2).
20. Omodero, C.O., & Ehikioya, B.I. (2020). Oil and non-oil revenues: assessment of contributions to infrastructural development in Nigeria. Journal of management Information and Decision Sciences, 23(5).

21. Pesaran. M., Hushem, et.al., 2001, Bounds Testing Approaches To The Analysis Of Level Relationships, Journal Of Applied Econometrics. Appl. Econ. 1.
22. Qasim, Suad Abdel Qader, Khader, Wafaa Sabah, (2021), Measuring the impact of military spending on fixed capital formation in the Kingdom of Saudi Arabia for the period 1980-2018, Academic Journal of Nawroz University, Issue 4.
23. Saraceno, F. (2017) Rethinking Fiscal Policy: Lessons from the European Economic and Monetary Union', ILO Employment Working Paper 219.
24. Saraceno, Francesco (2022), The new EU macroeconomic activism and lessons for future reform, ILO Working Paper 59.
25. Skancke, M. (2003). Fiscal policy and petroleum fund management in Norway. Fiscal Policy Formulation and Implementation in Oil-Producing Countries.